

## تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 19 إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية

### المراجع

- إطار لإعداد وعرض القوائم المالية<sup>1</sup>
- المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس السهم"
- المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"
- المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"
- المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة"
- معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية"
- معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"
- معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض"

### الخلفية

- 1 قد يعيد مدين ودائن التفاوض بشأن شروط التزام مالي مما ينتج عنه قيام المدين بإطفاء الالتزام -بشكل كامل أو بشكل جزئي - من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية إلى الدائن. ويُشار إلى هذه المعاملات -أحياناً - على أنها "مقايضات الدين بحقوق الملكية". وقد تلقت لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي طلبات لإرشادات بشأن كيفية المحاسبة عن مثل هذه المعاملات.

### النطاق

- 2 يتناول هذا التفسير المحاسبة من قبل المنشأة عندما تتم إعادة التفاوض بشأن شروط التزام مالي وينتج عنها قيام المنشأة بإصدار أدوات حقوق ملكية إلى دائن المنشأة لإطفاء كل الالتزام المالي أو جزء منه. ولا يتناول المحاسبة من قبل الدائن.
- 3 لا يجوز للمنشأة تطبيق هذا التفسير على معاملات في حالات يكون فيها:
  - (أ) الدائن -أيضاً - مساهماً مباشراً أو غير مباشر ويتصرف بصفته مساهم حالي مباشر أو غير مباشر.
  - (ب) الدائن والمنشأة خاضعان للسيطرة من قبل نفس الطرف أو الأطراف قبل المعاملة وبعدها وينطوي جوهر المعاملة على توزيع لحقوق ملكية من قبل المنشأة، أو مساهمات في حقوق الملكية إلى المنشأة.
  - (ج) إطفاء الالتزام المالي من خلال إصدار أسهم عادية يتم وفقاً للشروط الأصلية للالتزام المالي.

### الإشكالات

- 4 يتناول هذا التفسير الإشكالات التالية:
  - (أ) هل تُعد أدوات حقوق ملكية المنشأة التي يتم إصدارها لإطفاء كل الالتزام المالي، أو جزء منه، "عوضاً مدفوعاً" وفقاً للفقرة 3-3-3 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9؟
  - (ب) كيف ينبغي على المنشأة أن تقوم بالقياس -بشكل أولي - لأدوات حقوق الملكية التي تم إصدارها لإطفاء مثل هذا الالتزام المالي؟
  - (ج) كيف ينبغي على المنشأة المحاسبة عن أي فرق بين المبلغ الدفترلي للالتزام المالي الذي تم إطفائه ومبلغ القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية المُصدرة؟

1 في سبتمبر 2010، استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي".

## الإجماع

- 5 وفقاً للفقرة 3.3.3 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9، يعد إصدار أدوات حقوق ملكية المنشأة إلى الدائن لإطفاء كل الالتزام المالي، أو جزء منه، عوضاً مدفوعاً. ويجب على المنشأة حذف الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) من قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما، يكون قد تم إطفائه وفقاً للفقرة 1.3.3 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- 6 عندما يتم الإثبات -بشكل أولي - لأدوات حقوق الملكية التي تم إصدارها إلى الدائن لإطفاء كل الالتزام المالي أو جزء منه، فإنه يجب على المنشأة قياسها بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُصدرة، ما لم يكن من غير الممكن قياس تلك القيمة العادلة -بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- 7 إذا كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُصدرة -بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب عندئذ قياس أدوات حقوق الملكية بحيث تعكس القيمة العادلة للالتزام المالي الذي تم إطفائه. وعند قياس القيمة العادلة للالتزام المالي تم إطفائه وينطوي على ميزة تحت الطلب (مثل ودیعة تحت الطلب)، فإنه لا تنطبق الفقرة 47 من المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 8 إذا تم إطفاء جزء -فقط - من الالتزام المالي، فيجب على المنشأة تقويم ما إذا كان جزء من العوض المدفوع يتعلق بتعديل في شروط الالتزام الذي يبقى قائماً. وإذا كان جزء من العوض المدفوع يتعلق بتعديل في شروط الجزء المتبقي من الالتزام، فإنه يجب على المنشأة تخصيص العوض المدفوع بين ذلك الجزء من الالتزام الذي تم إطفائه وذلك الجزء من الالتزام الذي يبقى قائماً. ويجب على المنشأة الأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف ذات الصلة المتعلقة بالمعاملة عند القيام بهذا التخصيص.
- 9 يجب إثبات الفرق بين المبلغ الدفترتي للالتزام المالي (أو الجزء من الالتزام المالي) الذي تم إطفائه، والعوض المدفوع، ضمن الربح أو الخسارة، وفقاً للفقرة 3-3-3 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9. ويجب إثبات -بشكل أولي - وقياس أدوات حقوق الملكية المُصدرة في التاريخ الذي يتم فيه إطفاء الالتزام المالي (أو جزء من ذلك الالتزام).
- 10 عندما يتم إطفاء جزء -فقط - من الالتزام المالي، فإنه يجب تخصيص العوض وفقاً للفقرة 8. ويجب أن يشكل العوض المُخصص للالتزام المتبقي جزءاً من تقويم ما إذا كانت شروط ذلك الالتزام المتبقي قد تم تعديلها فعلياً. فإذا كان الالتزام المتبقي قد تم تعديله فعلياً، فإنه يجب على المنشأة المحاسبية عن التعديل على أنه إطفاء للالتزام الأصلي وإثبات التزام جديد كما هو مطلوب بموجب الفقرة 2-3-3 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- 11 يجب على المنشأة الإفصاح عن المكسب أو الخسارة التي يتم إثباتها وفقاً للفقرتين 9 و10 على أنها بند مستقل ضمن الربح أو الخسارة أو ضمن الإيضاحات.

## تاريخ السريان والتحول

- 12 يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2010 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا التفسير لفترة تبدأ قبل 1 يوليو 2010، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 13 يجب على المنشأة تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 من بداية أكر فترة مقارنة يتم عرضها.
- 14 [حذفت]
- 15 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 13، المُصدر في مايو 2011، الفقرة 7. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عند تطبيقها المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 16 [حذفت]
- 17 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 9، المُصدر في يوليو 2014، الفقرات 4، 5، 7، 9، و10 وحذف الفقرتين 14 و16. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.